



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2011 - العدد: 12

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 13 محرم 1433  
الموافق 08 ديسمبر 2011

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 13 صفر 1433

الموافق 08 جانفي 2012

# فهرس

محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة ..... ص 03

■ أسئلة شفوية.

## محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة

المنعقدة يوم الخميس 13 محرم 1433

الموافق 08 ديسمبر 2011

السيد مسعود بودراجي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين،

السادة والسيدات رجال الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي موجه إلى السيد وزير العدل،

حافظ الأختام:

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين

68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ

في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس

الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا

العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني

أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزير،

إنّ مصالح العدالة وعلى جميع المستويات

درجات التقاضي تستقبل يومياً عدداً من المتقاضين

والقضايا المختلفة التي يتوجب عليها النظر فيها،

وهي في هذا السياق تبذل مجهودات كبيرة من باب

الإسراع في التكفل الفعلي، آخذة بعين الاعتبار

جميع الوسائل المتاحة لتسهيل الإجراءات على

المواطنين.

غير أنه في هذا الإطار لفت انتباهي مشكلتان

تعيقان المتقاضين أود طرحهما على معالي الوزير

وهما كما يلي:

إنّ بعض المتقاضين يجدون أنفسهم أمام حتمية

دفع تكاليف الترجمة على بعض الوثائق من اللغة

الأجنبية إلى اللغة العربية، وذلك وفق ما نصت

عليه المادة 08 من قانون الإجراءات المدنية،

والإدارية، والتي تشترط - وجوباً وتحت طائلة

الرئاسة: السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة.

## تمثيل الحكومة:

- السيد وزير العدل، حافظ الأختام؛

- السيد وزير الموارد المائية؛

- السيد وزير الاتصال؛

- السيد كاتب الدولة لدى وزير الاستشراق

والإحصاء، مكلف بالإحصاء؛

- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

## إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة

## والدقيقة الخامسة صباحاً

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدّم بها أعضاء مجلس الأمة تتعلّق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استناداً إلى أحكام المادة 134 من الدستور، والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا إلى الردود عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد مسعود بودراجي لطرح سؤاله الشفوي المتعلّق بقطاع العدالة فليتفضل.

الشعب الجزائري، يستحيل أنها تصدر بلغة غير لغة الشعب الجزائري التي هي اللغة الرسمية في الدستور، والتي أكدتها المادة الثامنة من قانون الإجراءات المدنية والإدارية المصادق عليه في البرلمان، والذي أصبح قانون ساري المفعول في أفريل 2009، واحتاج إلى شرح كبير جداً.

إسمح لي أن أعبر، لأن القضية قضية ترجمة الوثائق. نحن عندما تكلمنا في المادة الثامنة على أن الوثائق المكتوبة بغير اللغة الرسمية معناه بالإنكليزية أو الروسية أو الصينية أنها لا بد أن تترجم، ليس القاضي هو المستفيد من الترجمة في المواد المدنية أو الإدارية.

القاضي المدني - يا سيدي المحترم - في القضايا المدنية مقيد بطلبات الأطراف، فيه قواعد القضاة الموجودين هنا أو القانونيون، القاضي المدني لا يستطيع أن يعطي شيئاً لم يطلب منه ولا أكثر من الشيء الذي طُلب به ولا يتدخل، القاضي المدني عبارة عن حكم، أنت عندما ترفع دعوى وتدعي أن لك حقاً، البينة عليك، والبينة معناه وثائق في المدني؛ المدعى عليه الذي ترفع عليه قضية من حقّه أن يعرف هذه الوثيقة كي يستطيع أن يدافع عن حقّه، هذه الوثيقة تعطيه له باللغة الصينية؟ أو الهندية؟ من حقّه لأنك رفعت عليه دعوى والبينة عليك كمدعي، عليك أن تقدم الوثائق للمدعى عليه كي يعرف أنه يجب كذلك بناءً على هذه الوثائق وهذه الوثائق، لا بد أن تقدم له بلغته التي يعرفها لأن في آخر المطاف القاضي يقارن بين هذه الوثائق ويصل إلى تطبيق القانون؛ القاضي يطلب هذه الوثائق وهذه من شروط المحاكمة العادلة وهذه من شروط تساوي الأسلحة في الإجابة والرد بين الأطراف، ثم عندما طلبنا في المادة الثامنة التي شرحت فيها معنى الوثائق، والمستندات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة، الوثائق التي تنتج في الدعوى معناه حين أطلب وثيقة، لا أطلب وثيقة سونلغاز أو الهاتف، الوثائق المنتجة في الدعوى التي يفهمها القانون والقضاة هي التي تحسم النزاع.

البطلان - أن تكون الوثائق باللغة العربية، مع العلم أن الوثائق المترجمة صادرة عن الإدارة الوطنية باللغة الأجنبية وهي ليست إدارة أجنبية، وهو يشكل عبئاً إضافياً لا يطاق على عاتق المتقاضين بالنظر للتكاليف الباهظة، وهو ما اضطر المواطنين إلى التنازل عن قضاياهم لعدم قدرتهم على دفع تكاليف الترجمة.

وفي هذا الإطار، هل بالإمكان إلزام الإدارة الوطنية أن تصدر وثائقها باللغة العربية، بدلا من جعل المتقاضي يتحمل هذه التكلفة التي تعيق حقه في التقاضي؟ وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد مسعود بودراجي، والكلمة لمعالي وزير العدل، حافظ الأختام، فليتفضل مشكوراً.

**السيد وزير العدل، حافظ الأختام:** بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس الجلسة الموقر، المحترم، السيدات الفضليات المحترمات، السادة الأفاضل، السادة أسرة الصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولاً، أشكر الشكر الجزيل السيد العضو السائل لأنه أمدني بفرصة للتطرق إلى موضوع هام جداً. فيما يتعلق بإرهاق بعض المتقاضين بأن يقدم وثائقه باللغة العربية، هذا جاء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية وهو قانون من أحدث القوانين حتى باعتراف الدول الأجنبية، والذي صادق عليه هذا المجلس في هذه القاعة، أنت صادقت عليه - المادة الثامنة تقول... - ونحن صادقنا ولم يرفضه أحد؛ أبدأ في الجواب: قطاع العدالة قطاع سيادي يعبر عن السيادة الوطنية في الجزائر أو خارج الجزائر؛ هل تعرف دولة من الدول في العالم تصدر أحكامها القضائية وقراراتها على جميع الجهات القضائية باللغة غير اللغة الرسمية لشعبها؟ لا أعتقد! هل تصدر فرنسا قراراتها باللغة الإنكليزية أو البريطانية؟ لأن الأحكام تصدر باسم

بالنسبة لكثير من المواطنين الذين تنازلوا عن دعواهم نظرا لنفقات الترجمة؛ بكل صدق وأمانة إذا كان هناك مواطنون تنازلوا عن هذه الدعوى فبؤدنا أن نعرفهم، لأن هناك قانون المساعدة القضائية، لمن يقدم ملفا وهو فقير هناك مساعدة قضائية والمساعدة القضائية في التعديل تبدأ من رفع الدعوى إلى تنفيذ الحكم؛ وهي خاصة بالناس المعوزين الذين لا يمكنهم دفع المصاريف القضائية هناك جهات في كل محكمة، في كل مجلس بما فيها مجلس الدولة والمحكمة العليا، فيها مكاتب خاصة بالنسبة للمساعدة القضائية، فيه أوراق ويعطون المساعدة القضائية التي تبدأ من مصاريف إيداع الدعوى إلى تنفيذ الحكم؛ بما فيها الترجمة والخبرة وكل هذه الأمور تتحملها الخزينة العمومية قد صدرت عدة مراسيم تناولت هذا الموضوع.

بالنسبة للمترجمين، كان عندنا العدد الكافي وزدنا في المسابقة الأخيرة الأسبوع الماضي قمنا بإجراء مسابقة مترجمين ووصلنا في الدفعة الأخيرة إلى 500 مترجم.

القضية الآن هي سؤالك، هل المفروض أن تعمل الإدارة الجزائرية بالعربية عوض أن نلزم المواطنين بأنهم يقومون بالترجمة؟ أنا أقول لك من هذا المنصب كل مؤسسات الدولة ذات السيادة تعمل الآن بالعربية، البرلمان وما أدراك ما البرلمان بغرفتيه يعمل باللغة الرسمية ويطبق الدستور! الحكومة تعمل باللغة العربية، الجهات القضائية، الحمد لله العدالة هي أول - تقريبا - مؤسسة التي عملت باللغة العربية منذ 1970، ولا نعرف مشكلة في هذه النقطة.

كل الجهات القضائية تعمل بالعربية، كل المصالح في العدالة تعمل بالعربية، كل الدوائر ذات الصلة بالعدالة إلا وتعمل باللغة العربية من محامين من موثقين، من محضرين، كتاب الضبط.. ولا توجد مصلحة من المصالح تعمل بغير اللغة العربية.

يبقى الآن إن كان فيه مؤسسات سونلغاز، أو شركات وكذا، نحن هذه الوثائق المنتجة في الدعوى، مواطن يأتي ويدفع وسونلغاز تحرر بالفرنسية،

مثلا في العقار، في الملكية بصفة عامة الوثيقة الحاسمة في النزاع هي عقد الملكية، عقد الملكية عقد موثق وعقد التوثيق وفي قانون التوثيق كل العقود التي يصدرها الموثقون تكون باللغة الرسمية وإلا كانت باطلة، معناها ليس هناك مشكل، كل ما يتعلق بالبيوعات كلها بدون استثناء، عقار أو ملك لا بد أن تتم في عقود توثيقية، العقود التوثيقية كلها محررة باللغة العربية وإلا فهي باطلة. كل ما يتعلق بالإيجارات سواء كانت ذات طابع سكني أو تجاري كلها بموجب عقود التوثيق المكتوبة باللغة العربية، كل العقود المنتجة للأحكام والقرارات كلها بالعربية، كل العقود والتكاليف التي يحررها الضابط العمومي باللغة العربية وفي القوانين إذا حررت بغير اللغة العربية تعتبر باطلة. بالنسبة للحالات المدنية كلها يجب أن تتم باللغة العربية وإلا تعتبر باطلة.

المنازعات مع الإدارة، الوثيقة الثبوتية هي مقررات الإدارة، للسلطات أو الهيئات الإدارية كل مقرراتها باللغة العربية وإلا اعتبرت باطلة، المنازعات كلها مع الإدارة السند الرسمي والوحيد هو المقرر الذي يصدره الوزير أو الوزير الأول وهذا محرر باللغة العربية.

في الخلاصة، كل الوثائق الثبوتية المنتجة في الدعوى الآن بالعربية، نحن لم نقصد هذه الوثائق، كما يفسره البعض، ممن هم في سونلغاز أو الهاتف أنها كشهادة طبية، نحن حين نقول وثائق وحين نقول المستندات والوثائق أن الوثائق والمستندات المنتجة في الدعوى التي تكون هي الحاسمة في الموضوع.

عندما أدعي ملكية ما، عندي أرض أو عقار، الوثيقة الثبوتية هي عقد الملكية، عقد الملكية، موثق، وعقد التوثيق مكتوب بالعربية.

عندما أدعي أنني مستأجر لسكن أو لمحل تجاري، عندي عقد توثيق مكتوب باللغة العربية، عندما أدعي أنني محل غبن من كذا وكذا من طرف الوزير أو الوالي، الوثيقة الرسمية هي مقرر الوالي بالعربية.

أستطيع أن أجيبك بدقة أكثر، أعتقد أن هذه الوثائق ستصدر بالعربية.

أنت تكلمت، عن متقاضين ذهبوا إلى العدالة ومن هنا استخرجت السؤال، ذهبوا إلى العدالة وعندما قدروا أن مبالغ الترجمة كانت مبالغ باهظة تنازلوا عن دعواهم، ومن هنا استخرجت سؤالك، وطرحته عليّ بهذه الكيفية وأنا أجبت على هذه الكيفية.

لو سألتني عن إدارة من الإدارات أو شركة من الشركات، لو قلت لي عن مصالح .. لأجبتك ولكن حسب علمي الآن، إن هذه المصالح باللغة العربية بدأت تعمل بالعربية، في المادة 08 من القانون الذي تكلمت عليه، الفقرة الثانية، الوثائق تعني الوثائق المنتجة في الدعوى، إذا كان هناك إدارة أو شركة من الشركات فهذا استثناء ونحن في العدالة، القضاة، وجماعة القانونيين الموجودين هنا، حين نقول الوثائق، أي المنتجة في الدعوى ومعناه العقود التي على أساسها يبني القاضي حكمه، يقول أنا أدعي الملكية قال: هذا المنزل منزلي، القاضي أول شيء يقوله هو: دارك إئتنا بالعقد التوثيقي الذي يدل على أنها دارك!؟

قال: عندي شركة، أتنازل عن شركة، فسح عقد الشركة، يُطلب العقد الموثق باللغة العربية.

البيوعات كلها، العقار، المنقول والإيجارات، المحلات السكنية أو التجارية، المنازعات حولها كلها بعقود توثيقية، والوثيقة الوحيدة الأساس الحاسمة قال إعطني هاته العقود، عقد الشركة، عقد الإيجار لدار أو لمحل المكتوب باللغة العربية بقوة القانون، هذه هي الوثائق التي نطلبها وكلها محررة باللغة العربية وأكثر من هذا هذه كانت موجودة حتى في قانون الإجراءات القضائية لسنة 1966، نحن فقط كرسناها ببعض الدقة، هي موجودة ومعروف أنه في المحاكمات العادلة أن تحاكم إنسانا في الجرح محاكمة عادلة، وتقتضي أن تحاكمه باللغة التي يفهمها ونتركه يدافع عن نفسه باللغة التي يتقنها وهذه أحد شروط المحاكمة العادلة.

في المدني، كذلك المحاكمة العادلة في المدني تقتضي أن تكون الوثائق المتبادلة باللغة التي

قال ترجمها ومعروفة سونلغاز، والهاتف، وهاته المسائل وهذه ليست وثائق ثبوتية منتجة في الدعوى، نحن تحدثنا عن هذه القضية، يأتيك مدعي شركة أجنبية، تعمل في الجزائر وترفع دعوى على شركة جزائرية أو مواطن جزائري وتدفع عقد شركة باللغة الصينية، عندها نزاع، تأتي بعقود باللغة الهندية، باللغة الإنكليزية، هنا في هذه الحالة نقول لهذه الشركة التي تدعي بفسخ عقد هذه الشركة، لا بد من تقديم عقد الشركة باللغة العربية وإلا لا بد أن يكون مترجما حتى نعطي الفرصة للمواطنين أو الشركة الجزائرية لتدافع عن نفسها، لأنها تقرأ وتفهم الوثيقة بلغتها الرسمية؛ هذا هو المجمل ولكن مبدئيا، يستحيل، ولحد الآن – والحمد لله – لا توجد قرارات أو أحكام تصدر بغير لغة البلاد، لغة الشعب، ثم إن الوثائق في جهاز ذي سيادة لا بد أن يكون بلغة الشعب، لا أستطيع أن أقبل أن يتعامل القاضي في جلسة من الجلسات مع مواطنين بغير لغة الشعب، وهذه بالنسبة لنا وبالنسبة للساحة القضائية والعمل القضائي بالمفهوم الواسع ليس لدينا مشكل على الإطلاق، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، وأسأل السيد مسعود بودراجي هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد مسعود بودراجي:** أشكر السيد وزير العدل، حافظ الأختام على هذه التوضيحات القيمة التي قدمها للمجلس، فقط السيد الوزير الوثائق التي نحن نتكلم عنها صادرة من المحافظة العقارية وأملاك الدولة، وهي العقود التي نتكلم عنها، ولسنا نتحدث عن الوثائق الأخرى، كووثائق الهاتف أو سونلغاز وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مسعود بودراجي والكلمة من جديد لمعالي الوزير، تفضل.

**السيد الوزير:** في سؤالك لم تحدّد هذا! لم تقل لنا إنها الوثائق التي تصدر عن الأملاك حتى

يفهمها المدعي والمدعى عليه.

تعطي لي وثيقة وتقول لي أرفع عليك دعوى، أعطيك وثيقة مكتوبة باللغة الصينية لا أعرف، إذا لم تكن بالعربية، ترجمها، أنت تدعي شيئاً، لكي أفهمها؛ هذا حق وإلا سيكون مساس بحقوق الأطراف، هذا هو الشيء الذي قصدناه نحن بالوثائق، أو الوثيقة المطلوبة، ونحن لم نقصد على الإطلاق كما قيل وثائق سونلغاز أو فواتير الهاتف أو شهادة طبية مدتها 04 أيام؛ هذه ليست وثائق منتجة في الدعوى، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا. وبقى مع قطاع العدالة والكلمة للسيد عبد الله بن التومي، فليتكلم مشكورا.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة الوزراء، أصحاب المعالي، زميلاتي، زملائي الأفاضل، السيدات والسادة الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي وزير العدل، حافظ الأختام:

معالي الوزير؛

لقد تضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية أحكاما في غاية الأهمية وأقصد بالذكر هنا انتهاج الوساطة والصلح كآلية بديلة وإضافية لفك النزاعات بالنظر للكم الهائل للقضايا المطروحة أمام القضاء بصفة عامة.

وعلى هذا الأساس أسأل معاليكم: ما هو عدد الوسطاء القضائيين المعتمدين على المستوى الوطني وهل توزيعهم الجغرافي يلبي الحاجة؟ تمّ ما تقييم معاليكم للنتائج المحققة عن طريق الوساطة القضائية؟

وأخيرا، هل هناك نية لدى دائرتكم الوزارية لتوسيع الوساطة القضائية وأخص بالذكر الجانب

الجزائي.

شكرا معالي الوزير، شكرا سيدي رئيس الجلسة، والسلام عليكم؟

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الله بن التومي، وأدعو السيد وزير العدل، حافظ الأختام لتقديم الجواب.

**السيد وزير العدل، حافظ الأختام:** مرة أخرى السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات المحترمات، السادة المحترمون.

أشكر السيد العضو المحترم السائل لأنه كذلك مدني بفرصة ثمينة من أجل التعرّض إلى هذا الموضوع، الموضوع الهام جداً كذلك وهو سؤال مهم جداً خاص بالوسطاء.

أولا فيما يتعلق بهذه الطرق البديلة، معناه أن المواطنين أو المتقاضين يتوصلون إلى حل نزاعاتهم حبيبا بطرق حبيبة وقصيرة وبأقل تكاليف؛ هذه الطرق البديلة لم تكن معروفة إلا في القانون الجديد، منها الوساطة.

باختصار شديد، ما هي الوساطة (La médiation)، مدعي أو مدعي عليه أطراف يتقدمون للقاضي لدعوى من دعاوى، القاضي يرى طبيعة النزاع، أحاول أن أبسط الأمور، يرى قضية ذات طابع تجاري مثلا، أو في المقاولات، يرى عنده جدول الوسطاء، القانون يقول المدعي والمدعي عليه، والمحامون حاضرون، قال ما رأيكم، أعرض عليكم الوسطاء، تذهبون عند الوسيط المختص، وتسوون أموركم لدى هذا الوسيط المختص، وتعرضون أموركم لدى هذا الوسيط فربما تصلون إلى حل النزاع وديا.

نعم، يذهبون إلى هذا السيد الوسيط الذي اخترناه بشروط معينة: السلوك، الكفاءة، والنزاهة، طبعا هناك شروط في المرسوم يعرضون عليه نزاعهم مع أمر رئيس المحكمة؛ ما هو دور الوسيط هنا؟ دور الوسيط أنه يحاول تقريب وجهات النظر

العاقل الآن لا نستطيع أن نقدّم تقييماً، موضوعياً، نزيهاً حول هذه التجربة لأنها تجربة حديثة لا تتعدى سنتين ولا أستطيع أن أحكم على جانبها سواء داخل العدالة أو خارج العدالة في ظرف قصير لا إيجاباً ولا سلباً.

تجربة جديدة لازالت تحت المجهر، ربما 05 سنوات، 06 سنوات، ممكن أن تقيم هذه التجربة سلباً وإيجاباً، لكن تقريباً منذ العمل بهذه التجربة لأنني أعتقد دخلت في التنفيذ بالنسبة للوسطاء في بداية 2010، أي عام بعد أن دخل القانون، لحد الآن وصل المتقاضون إلى قبول 3.567 قضية، حين أقول قضية ففيها عدة أطراف، الذين قبلوا، ذهبوا إلى الوسطاء وحلّت هذه القضايا عن طريق الوسطاء، ولكن أعيد وأكرر أننا لا نستطيع أن نقدم تقييماً موضوعياً مجرداً حول هذه التجربة سلباً أو إيجاباً نظراً لقصير عمرها. بالنسبة للوسطاء فيه استثناء، ليست كل القضايا المدنية بمفهومها الواسع، طبعاً، قابلة للوساطة.

هناك أمران غير قابلان للوساطة: قانون الأسرة، كل ما يتعلق بقانون الأسرة وكل ما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بالعمل، لماذا؟ لأن في قانون الأسرة الصلح كان بمجرد قانون يقوم به قاضي، في كل ما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية: الطلاق أو التطلق أو كذا أو كذا، القضية تمر بمراحل: المرحلة الأولى الصلح، القاضي يقوم بمحاولة الصلح بين الزوج والزوجة.

المرحلة الأولى، الثانية، عندما يصل إلى الاستحالة المطلقة على أن هذا الزواج يستحيل أن يستمر، آنذاك يحيل هذا الموضوع، ولكن لا بد أن يمر بمرحلة الصلح.

لماذا الصلح، ولم نفوض الوسطاء، لأن القضية تتعلق بالأسرة وقضية المجتمع وتعلق بالنظام العام ومن ثم هذا الأمر موكول للقاضي.

ثانياً، بالنسبة للنزاعات العمالية يحكمها قانون كذلك، يستحيل أن ترفع دعوى في المادة العمالية إذا لم يكن هناك مفتشية العمل التي تقوم بالصلح وتحرر محضراً، إما الصلح أو عدم الصلح.

– طبعاً – بعد دراسة الملف يحاول أن يقرب وجهات نظر الأطراف من أجل تمكينهم من حلّ مشكلهم بصفة حبيّة، ربما في المحاولة الأولى والثانية إذا توصل هذا الوسيط يحرر محضراً، يوقعه هو ويوقعه الطرفان، وذلك المحضر يعاد لرئيس الجلسة، ويصادق عليه ويصبح ذلك المحضر كأنه حكم نهائي؛ لأن ذلك المحضر يتضمن الاتفاق الذي بين الطرفين ويوقعانه، ويصبح الوسيط يحرر إرادة الأطراف ويصبح لذلك المحضر سند تنفيذي ويصلح مجرى الحكم؛ كل هذا الوقت الذي تستغرقه هذه العملية لا تتعدى 03 أشهر كقاعدة عامة لأن الوساطة لا تتعدى 03 أشهر كقاعدة واستثناء، ممكن للقاضي أن يجدها مرة واحدة بناء على طلب الأطراف أو بناء على الوسيط ومهما كان الأمر لا تتعدى 06 أشهر.

أنظر الناس كم تربع، يعني في ظرف 03 أشهر يسوون أمورهم وبأقل التكاليف، هذه سميتها الطرق البديلة زائد المحبة والتآخي بين المواطنين. لأننا عندما ندخل الساحة القضائية ونتعارك داخل الساحة القضائية تكون ضغائن وكذا وكراهيات، عندنا نزاع فيما بيننا لا بد من حكم، الحكم يسوي أمورنا حبياً بأقل تكاليف وفي أقصر الأوقات، هذه هي باختصار ما هي الوساطة قمنا بالصلح، الوساطة، التحكيم، إذن هذا نظام جديد جئنا به في القانون 2008 الذي صدر وأصبح ساري المفعول في أفريل 2009.

فيما يتعلق بالوسطاء، عندنا 2.195 وسيطاً، أعيد 2.195 وسيطاً، هؤلاء الوسطاء موزعون على كافة الجهات القضائية أو كل الجهات القضائية، محكمة، محكمة، مجلساً، مجلساً، كلّها مغطاة وعندي هنا جدول كل ولاية إذا أردت أن أعطيك نسخة، أعطيك، كل ولاية كم فيها من وسيط وكل مجلس: 2.195 – وإن شاء الله – نرجو ونتمنى أن تكون هناك كذلك زيادة أخرى بالنسبة للوسطاء لأنها أدت إلى نتائج مهمة ومهمة جداً.

تقييم الوسطاء هو موضوع سؤالكم الثالث أعتقد، أولاً أنا أكون معكم موضوعياً، يعني الإنسان



لمنازلهم تزداد هذه الخلافات، وتزداد من الأطفال وتنتقل للأمهات، ومن الأمهات تنتقل للآباء، والعدالة تستطيع أن تحلّها في أبسط الظروف، تحرر محضرا، يتسالمون، يتصالحون، تفضل قال إحفظ الملف، لأن هذه الأمور لا تمس بالنظام العام؛ مثلا، إذا سبني شخص أو شتمني في الشارع، كان غاضبا، أشكوبه، يأتيني عند وكيل الجمهورية ويقول لي إسمح لي كنت غاضبا، قال سامحتك، ما دخل النظام العام؟ سبني وأنا رضيت بالتنازل عن شكواي والسلام عليكم.

دفع النفقة، هذه جريمة من الجرائم، نتابع الرجل الذي لا يدفع النفقة وفيها عقوبة غليظة، يأتي أمام وكيل الجمهورية يقول لم أدفع النفقة منذ عامين وأنا مستعد أن أدفع النفقة، عندي مليونان وأضيف 04 ملايين ومستعد مستقبلا لدفعها لأولادي، لماذا أدخله الحبس؟ من الرابع حين أدخله الحبس؟ لا أطفاله ولا زوجته ولا بيت الزوجية ولا المجتمع ولا كذا، نكتب محضرا لدى وكيل الجمهورية ونأمره بدفع النفقة لزوجته، مثلا: 04 ملايين، ونطلب منه أن يتعهد كذا، ويحفظ الملف، وهذه هي الوساطة في المواد الجزائية والقانون جاهز وفيه عدة مواد، تقريبا 50 مادة تتناول هذا الموضوع وسنعرضه كذلك على البرلمان والبرلمان سيّد.

مرة أخرى الشكر والعرفان للسائل الأول المحترم، وربما أكون قد أجبته بحماس، إسمح لي لأنها قضية سيادة وكذا وكذلك بالنسبة للسيد رئيس الجلسة المحترم الذي أمدني بفرصة ثمينة من أجل توضيح بعض النقاط؛ مرة أخرى السيد رئيس الجلسة الموقر، السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، السادة الحضور، أستسمحكم عذرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، وأسأل السيد عبد الله بن التومي هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

آنذاك تأتي المرحلة الثانية بالنسبة للقضية، إذن هاتان المادتان خارجتان عن الوساطة وأعتقد أن الأمور الأخرى كلها في المدني قابلة للوساطة.

هل هناك نية لتعميم هؤلاء الوسطاء في مواد أخرى، في مادة أخرى خاصة بالنسبة للجزائر؟ أنا سبقتك، لأنني لم أعرف في مجالات أخرى، أجيبك فيما بعد لأنني لم أكن أعلم أنك تقصد القانون.. فيه قانون، مشروع قانون جاهز وكنا سنقدمه للحكومة تقريبا قبل 06 أو 07 أشهر لكن حلت أمور، الأولويات انقلبت وجاءت القوانين العضوية المتعلقة بالإصلاحات السياسية العميقة والشاملة التي أمر بها فخامة رئيس الجمهورية، ومن ثم أصبحت هناك أولويات، هذا القانون الجاهز الآن سيرسل إلى الحكومة وسيتبع مساره مرورا بهذا البرلمان، وهذا القانون يضع الوسطاء في المواد الجزائية، باختصار، قلنا بعد حصر، وبعد مسح لبعض المخالفات، ومجتمعنا متعود عليها لأن عرفنا وتقاليدينا وثقافتنا تمشي للصّح، الشجار بين الجيران، بين الأطفال، بين النساء، عدم دفع النفقة، عدم تسليم الطفل، شخص يملك محل أكل خفيف فيطالب الزبون أن يدفع فلا يدفع، يصعد شخص في القطار يأتي المراقب.. كل هذه الأمور، كلها فيها مخالفات بسيطة جداً ولا نعقد المواطنين، كل هذه الوسائل وصلنا إلى عدد كبير من المخالفات التي قلنا لماذا لا تسوّى على مستوى حبي تقريبا؟ شجار ما بين الجيران، نأتي بهم إلى وكيل جمهورية، وكيل الجمهورية يستدعي الأطراف ويحاول أن يوفّق بينهم، إذا كان فيه تعويضات بسيطة، قال تعطي للآخر كذا، يصلحهم فيما بينهم ويحرر الوسيط المحضر ويوقعه هو أو كاتب الضبط والأطراف جميعاً، وإذا كان هنالك كذلك تعويضات بسيطة ينص عليها ويعتبر هذا المحضر سنداً ويحفظ القضية بدون أن يذهب للقضاء؛ في هذه الحالة، العدالة عوض أن تحل مشاكل المواطنين، تعقدها، لأن النزاع يبدأ بسيطا بين جيران أو أطفال، خصومة أطفال أو نساء أو أطفال يبدأ بمخالفات بسيطة وحين يدخلون للعدالة ويحكم على طرف حين يعودون

**السيد بشير داود:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. السيد رئيس الجلسة الفاضل، السادة معالي الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس، أسرة الإعلام، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. يشرفني أن أتقدم إلى السيد معالي وزير الموارد المائية بالسؤال الشفوي التالي نصه:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم - السيد الوزير - هذا السؤال:

تعرف بلديات دائرة المنصورة بالجهة الغربية وبلديات دائرة الجعافرة ودائرة زمورة بالجهة الشمالية بولاية برج بوعريبيج نقصا حادا في مادة الماء الشروب وقد كانت محل العديد من شكاوي مواطني المنطقة منذ فترة طويلة ولا زالت الانشغال الأساسي لممثلي ومسؤولي الجهة.

وبالرغم من الجهود الجبارة التي تبذلها السلطات المحلية للتقليل من حدة وتأثير هذا المشكل العويص كتخصيص والي الولاية ومسؤولي قطاع الموارد المائية لصهاريج كبيرة لتزويد المنطقة بالماء الشروب، يبقى المشكل مطروحا بل ويتفاقم، خاصة وأن المنطقة فقيرة جدا في المياه الجوفية والموجود منها على قلتها غير صالح تماما للشرب.

السيد معالي الوزير، للتكفل بهذا الانشغال يقترح قطاعكم تزويد المنطقة الغربية، وهي الأكثر تضررا أي بلديات المنصورة من خلال تحويل شبكة المياه انطلاقا من سد "تاسديت" بولاية البويرة وانطلاقا من سد "تشاف" بولاية بجاية لتزويد بلديات دائرة الجعافرة وزمورة شمال الولاية.

وحسب علمي فإن الدراسات المتعلقة بهذه التحويلات قد انتهت منذ فترة، وعليه أسأل معاليكم:

أولا، أشكر معالي الوزير على عناصر الرد التي وافانا بها والتي هي في الحقيقة أكثر من كافية وأكثر من وافية.

أظن أنه من جهتي أستبشر خيرا من الرقم الذي قدمه معالي الوزير وهو 3.567 قضية مطروحة على الوساطة ومقبولة، وهي تبشر بخير مستقبلا لهذه الآلية الجديدة البديلة؛ أغتنم فقط - إن سمحتم سيدي رئيس الجلسة - الفرصة لأشكر معالي الوزير على عناصر الرد هذه من جهة وعلى الجهود المبذولة في القطاع من جهة أخرى، لأننا فعلا مقتنعون بأنه قفز قفزة نوعية وتطور بشكل كبير، وبرهن على أن قطاع العدالة في البلاد يفتخر به، شكرا معالي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الله بن التومي، والكلمة من جديد إلى معالي الوزير، تفضل.

**السيد الوزير:** بارك الله فيك، شكرا وهذه الكلمة الطيبة تزيد في عزيمتنا وإرادتنا، وما قمنا إلا بواجبنا وفي كثير من الأحوال نشعر بأننا مقصرون ومهملون، رب وفق الجميع، وهذه الكلمة التي تخرج من عندكم تشجعنا وتشجع الإطارات، وإذا كانت العدالة عرفت قفزة كبيرة باعتراف الجميع، سواء في الخارج أو الداخل فالفضل يرجع إلى الله سبحانه وتعالى ثم يرجع كذلك إليكم ولكل من شارك وكل من رمى بسهم في هذا المجال، لأن العدالة في آخر المطاف للجميع وللمجتمع الجزائري وكذلك من حين لآخر أرجوكم أن تقدموا الشكر للقضاة بجميع فئاتهم وأصنافهم وجميع رجال القضاء الذين يقومون ويسهرون ليل نهار من أجل الوصول إلى هذا المستوى.

مرة أخرى ألف شكر لكما لأنكما أعطيتماني الفرصة للإجابة وبارك الله فيكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، ونمر الآن إلى قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد بشير داود، تفضل.

المناقصة وسباق الظفر الخاص بهذا المشروع لدى اللجنة الوطنية للصفقات في 30 أكتوبر 2011 على أن تنطلق الأشغال - إن شاء الله - خلال السداسي الأول من السنة المقبلة.

أما بالنسبة للمشروع الثاني ألا وهو جرّ المياه من سد تشحاف لولاية بجاية لتغطية حاجيات المنطقة الشمالية لولاية برج بوعريريج، وهذا المشروع سوف يوفر يوميا 60.000 م<sup>3</sup> من المياه الصالحة للشرب توزع بين سكان بلديات في ولاية سطيف وبجاية وبرج عريريج منها 07 تقع على تراب ولاية البرج وهي الجعافرة وبرج زمورة وإلماين وثنية النصر وبلديات أخرى، ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على ملف المناقصة بهذا المشروع الهام حيث سيتم إيداعه على اللجنة الوطنية للصفقات مع بداية سنة 2012 إن شاء الله بآجال إنجاز 24 شهرا.

المشروعان يتطلبان 24 شهرا، لأنهما مشروعان هامان جدا وهكذا نغطي نهائيا احتياجات أو نوّمن نهائيا احتياجات ولاية برج بوعريريج شمالا، غربا وشرقا وجنوبا، ولتجسيد هذين المشروعين الكبيرين باشرت وزارة الموارد المائية بالتنسيق مع السلطات المحلية في تنفيذ عدد كبير من العمليات الاستعجالية لتحسين ظروف التزويد بالمياه الصالحة للشرب في الدوائر المذكورة، فضلا على تدعيم منظومة التزويد بصهاريج المياه الصالحة للشرب والتي أشرتم إليها في سؤالكم، ويتم حاليا تجسيد المشاريع التالية التي انطلقت في الميدان:

أولا، الأشغال جارية حاليا لإنجاز نقل لتدعيم التزويد بالمياه الصالحة للشرب على مستوى بلدية المنصورة.

ثانيا، تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 75 مليون دينار جزائري بعنوان "البرنامج القطاعي اللامركزي لسنة 2012 لإنجاز وتجهيز نقبين" (02 forages) إضافيين على مستوى دائرة المنصورة لتدعيم النقب الأول الذي - تقريبا - تمت فيه الأشغال. ثالثا، الأشغال جارية حاليا لإنجاز نقب لتدعيم التزويد بالمياه الصالحة للشرب على مستوى بلدية

- متى ستنتقل أشغال الانجاز؟  
- ما هي الآجال المبرمجة لتجسيد المشاريع؟  
- وفي انتظار التجسيد الفعلي للمشاريع المبرمجة، ما هي الإجراءات الاستعجالية التي ترونها ضرورية للتقليل من تأثير وحدة هذا النقص الفادح في الماء الشروب على يوميات مواطني هذه المناطق.  
تقبلوا مني - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بشير داود، والكلمة للسيد وزير الموارد المائية، تفضلوا.

**السيد وزير الموارد المائية:** شكرا للسيد رئيس الجلسة المحترم. بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ السيدات والسادة الأفاضل، بودي أن أجيب على السؤال الذي تفضل به الأخ العضو المحترم.

فكما تعلم أخي العضو دوائر المنصورة والجعافرة وزمورة في الجهة الغربية والشمالية من ولاية برج بوعريريج، وتتميز تلك المناطق التي يعيش بها تقريبا حوالي 50.000 نسمة بندرة المياه السطحية، كما أن منسوب الآبار المنجزة فيها لاستغلال المياه الجوفية ضعيف ولا يكفي لتغطية احتياجات المواطنين في مجال تزايد المياه الصالحة للشرب وهذه حقيقة، ولمواجهة تلك الوضعية بادر قطاع الموارد المائية بتسجيل عمليتين لإنجاز مشروعين كبيرين لتحويل المياه من شأنهما تغطية احتياجات سكان المنطقة حتى آفاق 2040 إن شاء الله، ويتمثل المشروعان المذكوران اللذان استكملت دراستهما المفصلة في:

أولا، بالنسبة لمشروع جرّ المياه من سد تسديد من ولاية البويرة، المشروع الأول هو جرّ المياه من ولاية البويرة الذي سيوفر يوميا 86.000 م<sup>3</sup> من المياه العذبة لفائدة سكان 10 بلديات منها 05 في ولاية برج بوعريريج من بينها المنصورة وعدة بلديات أخرى، وقد تم - حقيقة - إيداع ملف

بطء الإنجاز، لذا أنا على يقين أنه بمساهمتكم ومساهمة دائرتكم الوزارية يمكن الإسراع في إنجاز هذه المشاريع التي ستكون فعلا بشرى لمواطني ولاية برج بوعريريج، وأشكركم جزيل الشكر على الجهودات الجبارة المبذولة في القطاع وأتمنى لكم ولكل أبناء القطاع التوفيق وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بشير داود، وأرى أن السيد الوزير لا يريد الرد على التعقيب، فشكرا.

إذن، ننتقل الآن إلى قطاع الاتصال والكلمة للسيد محمد فخار لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

**السيد محمد فخار:** شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم، معالي الوزراء الأفاضل والوفد المرافق لكم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤال شفوي إلى معالي وزير الاتصال. يشرفني أن أطرح على معاليكم المحترمة سؤالاً شفويا هذا نصه:

للإعلام دور هام وهام جدا في بناء الأمم والمساهمة في تقدمها وازدهارها أو كان سببا من أسباب انكسارها وتأخرها، وإعلامنا الوطني نريده إعلاما قويا متمكنا فعلا يرفع التحدي في زمن التحديات.

سؤالي - معالي الوزير - هو:

أ. ما تقييمكم لأداء وسائل الإعلام الوطنية خاصة منها المرئية والمسموعة؟

ب. ما هي الإجراءات المتخذة من طرف وزارة الإتصال للرفع من مستوى القنوات التلفزيونية حتى تلبي رغبات وطموحات جمهورها وتؤدي دورها كاملا في المساهمة في بناء وحماية الوطن والدفاع عنه أمام الهجمات الإعلامية الأجنبية.

ج. ما هو مخطط الوزارة لإقامة مرافق في المستوى المطلوب للقنوات التلفزيونية والإذاعية

زمورة في شمال برج بوعريريج. رابعا، تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 90 مليون دينار جزائري بعنوان "البرنامج القطاعي اللامركزي لسنة 2012 لإنجاز الشطر الثاني من أشغال إعادة تهيئة الشبكة العمومية لتزويد المياه الصالحة للشرب على مستوى بلدية زمورة."

هذا وعلى كل حال أتمنى أنني أجبت على الأخ، ففيه مشاريع مستعجلة، البعض انطلقت فيها الأشغال والأخرى مسجلة بالنسبة لـ 2012، أما بالنسبة للمدى البعيد - أي سنتين - فهو جر المياه من سد البويرة ومن سد تشحاف لأننا قمنا بدراسة لإنجاز سد على مستوى ولاية برج بوعريريج وبالأخص في البيبان ولكن الدراسة بينت أنه غير ممكن، فهذا هو الشيء الذي جعلنا جئنا لاستغلال هذين السدين بولاية بجاية وولاية البويرة وإن شاء الله سكان البرج لن يشتكوا من نقص الماء في المستقبل، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، وأسأل السيد بشير داود هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد بشير داود:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. في البداية أود أن أشكر السيد وزير الموارد المائية أولا على الجهودات المبذولة في القطاع بصفة عامة وعلى الجواب التفصيلي الذي كان - نوعا ما - فيه بشرى لمواطني المنطقة، لأنه - السيد معالي الوزير - هذه المنطقة عرفت احتياجات خطيرة جدا في هذه الصائفة وقد لمسنا فعلا، لمست شخصا معاناة كثير من مواطني هذه المنطقة، فمثلا بلدية المهير، لا يصل الماء إلى المواطنين لمدة 10، 15 يوما، ومع قلة المياه بصفة عامة المواطنون منشغلون جدا.

أنا أعرف - السيد معالي الوزير - أنها مشاريع قطاعكم، خاصة أن هذه المشاريع مبرمجة مركزيا، وهي مشاريع ضخمة وكبيرة ومع ثقل إجراءات قانون الصفقات العمومية المواطنون متضررون من

هذه الإصلاحات عاجلة وضرورية وتعتبر هامة للمشاهد الجزائري الذي يجب علينا إقناعه بإعادة ثقته في التلفزة الوطنية.

لبلوغ هذا الهدف نحتاج إلى وسائل وبالأخص نحتاج إلى عبقرية الجزائري والإبداع الجزائري وإلى عقلية جديدة لندرك أن العالم يتغير، وعلينا أيضا أن نتغير لمنح الجزائريات والجزائريين تلفزة أخرى.

حقاً، لقد قلت شخصياً إن التلفزيون الجزائري يعاني من ضعف نسبة المشاهدة، ومن جهة أخرى، لا يمكن إغفال بعض الحقائق الهامة التي يمكنني الإشارة إلى البعض منها: لقد انتقلنا من محدودية القنوات التلفزيونية والإذاعية إلى عدد مقبول منها. كما انتقلنا أيضا من احتكار المنافسة؛ في نفس السياق تم الانتقال من الحماية إلى التدفق عن طريق الأقمار الصناعية ومن الخصوصية الوطنية إلى العولمة، وفيما يتعلق بالإذاعة الوطنية فهي تسجل حاليا نتائج لا يستهان بها ويجب تعزيزها.

لقد استكملنا تقريبا برامج إنشاء الإذاعات المحلية ولم يبق إلا إذاعات ولاية بومرداس، التي ستشروع إذاعتها في الخدمة خلال السداسي الأول من سنة 2012، وبالمقارنة مع التلفزة، فإن الإذاعة لم تتعرض لانتقادات مماثلة.

إن برامج القنوات الإذاعية مقبولة عموما من طرف الجمهور الجزائري، تبث الإذاعة الوطنية 700 ساعة يوميا في اليوم، ويهدف تطوير الإذاعة الوطنية ليس فقط لضمان تغطية كاملة للتراب الوطني بل كذلك لزيادة الحجم الساعي اليومي وأيضا اقتراح شبكات برمجية ثرية ومتنوعة للمستمعين.

بعد هذه المعاينة، وللأمانة يجب الاعتراف بتحقيق تطور هام في قطاع السمعي البصري حيث يجدر التذكير بأننا انتقلنا من قناة تلفزيون واحدة إلى 05 قنوات ومن 03 قنوات إذاعية إلى 53 قناة اليوم، من بينها 47 قناة محلية، ونتمنى أن المراجعة الحالية للقوانين الأساسية للتلفزيون والإذاعة ستستجيب لمتطلبات الساعة، كما أن فتح المجال

وتوسيع البث حتى يكون أوسع وأفضل مما هو عليه الآن.

شكرا معالي الوزير وتقبلوا - معالي الوزير - فائق الاحترام والتقدير، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد فخار، والكلمة للسيد وزير الاتصال.

**السيد وزير الاتصال:** شكرا سيدي رئيس الجلسة المحترم. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السيدات والسادة الأعضاء، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أتوجه بالشكر للسيد محمد فخار الذي طرح عليّ سؤالاً من ثلاثة أجزاء، يتعلّق بتقييم خدمات ووسائل الإعلام الوطني والتدابير المتخذة من أجل تحسين الوضعية الحالية.

بداية فيما يتعلّق بنوعية الخدمة، سأبدأ بوسائل الإعلام المكتوبة لأوضح أن الصحافة العمومية لا تزال تضمن الخدمة العمومية رغم حدة المنافسة. يجب أن أعترف بأنها في حاجة إلى تجديد وبإمكانها تحسين خدماتها ويجب أن تتكيف مع النص الجديد وسأمنحها الوسائل للتحسين أكثر فأكثر.

وفيما يتعلّق بالسمعي البصري، إن المشاكل المطروحة اليوم وليدة محيط جديد تسوده منافسة شرسة ونحن واعون بالوضع السائد، وتجدر الإشارة إلى أن التلفزة وأنا مثلكم أحد المتفرجين وتعرفون رأيي حولها، لقد كنت الأول الذي انتقدتها، ولكن سأكون الأول كذلك في الدفاع عنها، لماذا؟ ببساطة لأنها ناتج سياسات قديمة منعته من تولى الخدمة العمومية على أحسن وجه وعلى ضوء القوانين الجديدة، وكذا القرارات التي اتخذها فخامة رئيس الجمهورية وكذا الوسائل التي تنوي الحكومة منحها ستضطر التلفزيون الجزائري إلى القيام بإصلاحات لكي لا تختفي من الحقل السمعي البصري.

السمعي - البصري سيسمح بإعطاء ديناميكية جديدة وإثراء مجالنا السمعي - البصري. علاوة على هذه الإنجازات سنقوم بتدعيم التغطية ويضاف إلى ذلك الشروع في تنفيذ التلفزة الرقمية الأرضية التي ستعرف مرحلتها الأولى تغطية جزء كبير من التراب الوطني في شمال البلاد وتغطية رئيسية في جنوب البلاد وهذا في نهاية شهر مارس 2012.

وأخيرا، فيما يتعلق بالهيكل القاعدية الضرورية للإذاعة والتلفزيون تتمثل الوضعية كالتالي: - مشروع إنجاز دار التلفزيون الآن في الدراسة. - مشروع إنجاز دار للإذاعة وهو مشروع ضخم، استفادت أغلبية الإذاعات المحلية من مقرات كما ستستفيد الإذاعات المحلية لولايات الجنوب من مقرات جديدة وأغتتم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى الولاة اللذين قدموا إلينا المساعدة في هذا الإطار.

كخلاصة، يمكن أن نقول إن التغطية الإذاعية والتلفزيونية لكل التراب الوطني وتدعيم الخدمة العمومية والبحث عن نجاعة مؤسسات الاتصال السمعي - البصري تبقى من بين أهدافنا الرئيسية، وتتمثل بصفة خاصة في عصرنة الوسائل التقنية لضمان تغطية كاملة لترابنا الوطني في مجال البث وتسيير الموارد البشرية وقواعد التسيير وتحيين النصوص القانونية للأعمدة التي ترتكز عليها عمليتنا، بغرض تحقيق الأهداف المسطرة وشكرا على حسن الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، وأسأل السيد محمد فخار هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد محمد فخار:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. شكرا معالي الوزير على هذه التوضيحات وعلى هذا التقييم الموضوعي والذي نريده إصلاحاً لوسائل إعلامية حتى - كما قلت في السؤال - أن نرفع التحدي في هذا الوقت، وقد رفعت التحدي

معالي الوزير ولكن نرجو أن تظهر النتائج. لقد شهدنا وسمعنا فيما سبق وإلى الآن الهجمات الإعلامية، الشرسة ضدّ الجزائر بلاداً وشعباً وقيادة وشهداء بسبب مباراة رياضية، مباراة كرة قدم لأسباب المأساة الوطنية، وسائل الإعلام الأجنبية وحتى العربية، مع الأسف، البعض منها كيف هاجم الجزائر وأراد المساس بكرامتها وسيادتها.

والآن كذلك الظروف المحيطة بنا جعلت بعض الوسائل وبعض القنوات التلفزيونية وبعض الوسائل الإعلامية المساس بهذه الأمة، وعلى هذا فإننا نريد ألا نظل ولكن لا نؤلم، لا أقول كما قال زهير بن أبي سلمى: من لا يظلم الناس يظلم، بل من لا يردّ الظلم يظلم.

إن على الأقلّ كفاءتنا موجودة، كفاءات إعلامية، رجال ونساء لوسائل الإعلام المكتوبة عندنا كفاءات وزهية بن عروس الأخت التي كانت رفعت التحدي عندما كانت في التلفزيون تقدم نشرة الأخبار بكل قوة تأثير وفعالية.

نريد من إعلامنا، معالي الوزير، أن يكون في المستوى المطلوب؛ هذا الشعب يسعى لأن يرضى بوسائل إعلامية وأن تؤثر هذه الوسائل الإعلامية خارجيا حتى تظهر قوة هذه الأمة.

معالي الوزير،

مثلا بالنسبة للمرافق، كيف تتصورون 04 إذاعات وطنية ليست محلية؟ إذاعة القرآن، إذاعة البهجة، الإذاعة الثقافية، الإذاعة الإلكترونية في بناية واحدة وسط حي شعبي، بناية، عمارة للسكن أصبحت مقرا لهذه الإذاعات، كيف نريد من كفاءتنا أن تؤدي واجبها على أحسن وجه؟ قناة القرآن الموجودة في الصنوبر البحري في مقر ضيق، أغلب متعاقديها لا يحصلون على أجورهم في الوقت المناسب، كيف نريد أن تؤدي هذه القناة واجبها؟

الوسائل المكتوبة، معالي الوزير، حقيقة هناك صحف وطنية عمومية وخاصة، البعض منها يقوم بواجبه على أحسن وجه رغم الظروف الصعبة، ولكن هناك بعض الصحف تكون مصدرا للقنوات

الإضاءة؟ كل هؤلاء ينتمون لمهنة السمعي – البصري، وعندهم أهمية في نوعية الخدمة وفي الأداء؛ ولهذا فكرنا أيضا في فتح مركز تكوين، وإن شاء الله قبل نهاية السنة سنشرع في بداية 2012 في برنامج ضخم للتكوين وهذا بفضل قانون المالية لسنة 2012 الذي سمح لنا كي نخصص مبلغا للتكوين لأول مرة في تاريخ الجزائر، وعندنا مبلغ تقريبا 400 مليون دج مخصص للتكوين سواء كانوا صحفيين أو تقنيين أو مهندسين أو كذا؛ وكل الأشياء التي تدور حول الصحافة أو السمعي البصري.

كل الانشغالات التي تكلمت عليها نحن على علم بها بالطبع، ولكن في نفس الوقت لا ننسى أنه في السنوات الأخيرة كانت بعض الناس تتذكر بأن الاتصال كان على الهامش، الآن فقط بدأنا نفكر بكيفية أخرى والحمد لله وأنتم ستساعدوننا، والحكومة تكون بالمرصاد، ولكن أيضا في نفس الوقت هناك أوامر صارمة من فخامة رئيس الجمهورية لتحسين هذا التلفزيون ولتحسين هذه الإذاعات ولتحسين الخدمة العمومية في الصحف العمومية. إن هذا برنامج طموح ولكن إن شاء الله وبفضل إرادة الجميع، وبفضل تجنيد الجميع في سنة 2012، أتمنى أن لا أعد باطلا، إن شاء الله سنحسن التلفزيون، لكن هذا التحسين يمر أيضا بتغيير الأفكار، هناك بعض الناس يقول لماذا يهرب الجزائريون عن تلفزتهم؟ البرمجة ليست جيدة! نلزم التلفزيون بهذا وافعل هذه وافعل هذه، ونسينا الاحترافية، وإن شاء الله بالرجوع إلى الاحترافية ربما أداء التلفزيون سيكون في المستوى المطلوب وبالخصوص في مستوى طموحات الشعب الجزائري، إن شاء الله، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة: شكرا، ونمر الآن إلى قطاع الإحصاء والكلمة للسيد لزهاري بوزيد.**

**السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيدي رئيس الجلسة.**

الأجنبية التي تمسّ الجزائر لتأخذ منها بعض المعلومات – لا أقول المزيفة – بل المشكوك فيها. بالنسبة للتلفزيون، معالي الوزير، القناة التلفزيونية الوطنية سواء الثانية أو الثالثة أو الأرضية.

أولا الأرضية نريد منها أن ترفع من مستوى برامجها، أفلام غريبة، إعادة بعض البرامج، تنظيم برامج، هناك برامج في المستوى، لكن في أوقات غير ملائمة وهناك برامج لا يمكن أن تكون في قناتنا التلفزيونية الأرضية وتكون في وقت اجتماع العائلة يعني عندما تجتمع العائلة وتشاهد التلفزيون.

القنوات التلفزيونية الموجهة للخارج، للجالية الجزائرية في الخارج مع الأسف، ليس فيها توجيه، جلسات البرلمان، مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني على الأقل حتى يعرف مغتربونا والجاليات الموجودة في الخارج وحتى الرأي العام العالمي بأن للجزائر برلمانا يناقش ويتحدث ويجتمع، غير موجودة في القنوات.

ثم كذلك – معالي الوزير – الشباب بحاجة إلى الأخذ بيده توجيهها، تكويننا، ترفيها من طرف القنوات التلفزيونية وشكرا – معالي الوزير – والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد فخار، والكلمة من جديد لمعالي الوزير، تفضل.**

**السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة، وأشكر أيضا الأخ محمد فخار، يعني كثرة الأسئلة في نفس الوقت وكانت نسبة أيضا من الرد.**

لما تقول التلفزيون أو البرمجة ليست جيدة وبأن الأفلام ليست كذا.. نرجع إلى الكفاءات التي كنت تتكلم عليها سابقا، ونحن الآن عندنا مشكل كفاءات، أنا لا أقول إننا حللنا المشاكل في التلفزيون أو في الإذاعة أو في جميع قطاع الاتصال الموجود الآن في بلادنا. يكفيك منذ الاستقلال في البلد – لحد الآن – لا يوجد مركز تكوين في السمعي البصري، كيف تريد أن تأتي هذه الكفاءات، كيف تنمو؟ كيف يتطور الناس، المصورون، ملتقطو الصوت، عمال

السيد رئيس الجلسة،

السيدان الوزيران والوفد المرافق لهما،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم.

سيادة رئيس الجلسة،

قرأنا وقرأ الشعب الجزائري في الصحافة في شهر سبتمبر، تصريحات للسيد الوزير يتكلم عنها ويوضح ويشرح، وهو السيد الوزير كاتب الدولة لدى وزير الاستشراق والإحصاء المكلف بالإحصاء، صرح بأنه تم إجراء تحقيق اقتصادي وكلف هذا الخزينة حوالي 1.3 مليار دج، يعني حوالي 130 مليار سنتيم.

إذن، سؤالنا كلنا ونحن الآن في البرلمان ننقل انشغالات الناس وانشغالات المواطنين وكل فئات المواطنين، حتى المتخصصين في الجامعات وغيرها والمؤسسات الاقتصادية، نريد أن نعرف لماذا هذا التحقيق الاقتصادي وما هي النتائج التي برزت من خلال هذا؟

هذا هو سؤالنا - سيادة رئيس الجلسة - ونغتم فرصة وجود السيد الوزير أمام مجلس الأمة ليوضحها ويعطينا الصورة الكاملة حول ما حققه هذا التحقيق الاقتصادي، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد لزهاري

بوزيد والكلمة للسيد كاتب الدولة، لدى وزير الاستشراق والإحصاء، مكلف بالإحصاء فليقدم للجواب، شكرا.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير الاستشراق**

**والإحصاء، مكلف بالإحصاء:** الحمد لله رب العالمين الذي أحصى كل شيء عددا، وجعل لكل شيء أمدا، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين قائد الغر المحجلين وآله وأصحابه أجمعين.

سيدي رئيس الجلسة الموقر،

سيدي الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة

الأفاضل،

السادة الحضور،

أستسمحكم عذرا لآتي بآية من الذكر الكريم في البداية وهي: "ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم وأحاط بما لديهم وأحصى كل شيء عددا".

سيدي لزهاري بوزيد،

ونحن نشرف على نهاية المرحلة الأولى للإحصاء الاقتصادي، لا يفوتني أن أقدم لكم جزيل الشكر على عنايتكم، سؤالكم، لإثراء هذه العملية، ولا يفوتني كذلك أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم للأعضاء الأفاضل بهذا المجلس الموقر لمساهماتهم الثمينة لتعزيز جهاز إحصائي وطني في خدمة المجتمع على المدى الطويل ونقدر ونثمن كل هذه المساهمة الطيبة.

الرجوع للموضوع، هناك سؤالان أو شطران: السؤال الأول ما هو الهدف للإحصاء الاقتصادي؟ له هدف باطن وهدف ظاهر، فيما يخص الهدف الباطن هو ضرورة تحسين العلاقة بين الإدارة والمتعامل الاقتصادي، لأن في المحاسبة الوطنية هناك 05 أعوان، ولكن نلاحظ بأن المتعامل الاقتصادي غائب تماما عن المحاسبة الوطنية ولهذا لا بد أن نحسن العلاقة وأن نرجع لبيت القصيد لأن الإدارة في خدمة الاقتصاد وليس العكس، ولا بد أن نفكر كيف نجعل الإدارة الاقتصادية في خدمة الاقتصاد الوطني، في خدمة المتعامل الاقتصادي لتحسين القدرة التنافسية في بيئة عالمية تتميز بمنافسة قصوى، هذا هو الهدف الباطن وكيف لا تعتبر الإدارة أنه عدو بالنسبة للمتعامل الاقتصادي؛ والهدف الظاهر والبدهي هو الهدف البسيط انطلاقا من مبدأ بأن المعلومة ليس مخزونا بل هي تيار، يعني تتغير بطريقة مستمرة وانطلاقا من هذا المبدأ المعروف - خاصة في إطار العولمة حاليا - نعرف بأن المعلومات تتغير وتسريع التغيير حتى في العلم ولهذا فلا بد من تحيين الجداول وتحويل كل البيانات الاقتصادية والأخذ بعين الاعتبار المضايقات الدولية والواقع الاقتصادي الوطني؛ على مستوى البيئة الاقتصادية الدولية نلاحظ بأن تغييرات كبيرة ولا بد أن الديوان الوطني للإحصاء يتأقلم مع



للأسف فلا نلاحظ هذا اليوم بعد العشرية الصعبة التي عرفناها، وانطلاقاً من هذا، هناك برنامج تكوين من أعلى مستوى على الصعيد الدولي بمقاييس دولية وليس مخضمة، مقاييس دولية لأن المقاييس تكون دولية أولاً دولية وليس مخضمة، لأن في بعض الأحيان.. ويصرف عليها مؤسسة عالمية لنكون سنوياً انطلاقاً من جانفي - بإذن الله - بعد التدرج مهندسين من أعلى مستوى حسب مقاييس دولية وهذه أولوية الأولويات الهامة أي هي التكوين في هذا الميدان على المستوى العالمي.

النقطة الثانية ونغتنم هذه الفرصة، هي فرصة فريدة من نوعها، الإحصاء الاقتصادي لجعل ما يسمى "المعرف المشترك" أو رقم تعريفى مشترك، وفخامة رئيس الجمهورية أعطى أهمية بالغة لهذه المرحلة وأعطى توجيهات صارمة وهذه القضية لتبادل المعطيات بين الإدارات والمصادر الإدارية، وهي توجيهة صارمة، والأولوية الثانية هي أن تتعامل الإدارة مع كل مصالحها وتبادل الآراء بأخذ القرارات اللازمة، والهدف الرئيس هو أن يكون لنا رقم تعريفى مشترك في عدة بلدان، مثلاً المغرب حصلت على نتيجة وإن شاء الله نستفيد منها، المكسيك، الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، بالنسبة للإحصاء الاقتصادي فهو موجود في كل البلدان وخاصة في البلدان الناجحة اقتصادياً ومنها طبعاً الصين، الهند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاندا وهونغ كونغ، عندها إحصاء اقتصادي كل سنة، لأنها صغيرة ونلاحظ بأن هناك علاقة ثابتة موجودة وعامل ارتباط خطي بين النجاعة الاقتصادية والشفافية وهذا طبعاً إذا قلنا 114 مليار سنتيم من الميزانية.

أولاً: أكثر من 90% من هذه الميزانية مخصصة للأجور والعلاوات لـ 6.000 مشارك في هذا الميدان وكلهم يشاركون في هذه العملية.

طبعاً، رأسماله التجربة فلم يكن له بديل ولم يكونوا يستغلون، تعلم بأن في الاقتصاد هناك سعر يسمونه السعر البديل، إذا كان لا يشتغل وأنت أعطيته أجره فهذا عمل جيد، والهدف الرئيسي

هذه المعطيات ومع التصانيف الجديدة وهو يبذل مجهوداً كبيراً في هذه البلاد.

بالنسبة للمضايقات الداخلية، نلاحظ أنه بعد التسعينات عرفت الجزائر برنامج تسوية هيكلية، هذا البرنامج للتسوية الهيكلية غير تماماً الاقتصاد الوطني وتغير النسيج الاقتصادي تماماً؛ مثلاً قطاع الصناعة أصبح يكون أقل من 5% من الناتج القومي، كان يكون في نهاية السبعينات 20% وأصبحت هيمنة تامة للنفقات العمومية وتعزيز التبعية بالنسبة للجباية البترولية، وهذه ملاحظة موجودة على الصعيد الوطني وكان تغيير فلاد أن يكون تحيين الجداول وتحيين المعلومات الاقتصادية. هذه فيما يخص الأهداف باختصار شديد، أما فيما يخص النتائج، النتيجة الأولى هي أن تتمكن الإدارة من عملية الإصغاء والاستماع للمتعاملين الاقتصاديين، وطبعاً هذه العملية تحصلت على نتائج جد إيجابية لأن الاستثمار الأولى كانت مبنية على انشغالات المتعاملين الاقتصاديين وهذا مكسب جديد يعني تمهيد الإدارة أن تكون شيئاً فشيئاً في خدمة المتعامل الاقتصادي وليس العكس وهذا هام جداً، ولكن شمولية الإحصاء، نلاحظ أعمدة في الإحصاء: العمود الأول هو إحصاء للسكان، العمود الثاني هو الإحصاء الاقتصادي، العمود الثالث هو إحصاء الفلاحة في 2012 بإذن الله، وهناك 05 أركان وهي المسوحات:

- المسح الأول، متعلق بالتضخم والأسعار وهو منظم سنوياً.

- المسح الثاني، يتعلق بالتشغيل والبطالة.

- المسح الثالث، يتعلق بالنفقات والمداخيل.

- المسح الرابع خاص بالمؤشرات الاجتماعية المتبادلة.

- والمسح الخامس، هو المسح المتعلق بالبلديات.

إنه هي 05 مسوحات، هذا هو الإطار.

النقطة الثانية فيما يخص الشمولية وتعزيز مصالح الإحصاء للمؤسسات، ومن المهم إلى الأهم نعرف بأن الجزائر كانت رائدة في ميدان الإحصاء في إفريقيا في نهاية السبعينات.

المتواضعة بآية أخرى من الذكر الحكيم؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم: "وإن قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى، قال أو لم تؤمن، قال بلى، ولكن ليطمئن قلبي" اللهم طمئن قلوبنا وأنزل علينا السكينة فنحن في حاجة إليها والحمد لله لهذا اللقاء، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد كاتب الدولة، وأسأل السيد لزهاري بوزيد، هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد كاتب الدولة؟

**السيد لزهاري بوزيد:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

أولا أشكر السيد الوزير على المعطيات التي قدمها، فقط أريد أن أقول إن هذا التحقيق تم إجراؤه بالتعاون مع ديوان الإحصاء الوطني ونحن نعرف أنه منذ مدة، منذ سنوات قليلة صندوق النقد الدولي في تقريره، انتقد طريقة العمل والعقلية المسيطرة في ديوان الإحصاء الوطني وقال بضرورة أن تغير أساليب العمل والتفكير على مستواه لننتقل من عهد العقلية التي كانت سائدة حينها حيث كان يطبق نهج اقتصادي مختلف، ونحن في إطار نهج اقتصادي آخر، السيد الوزير ذكر مسألة التكوين وقال إننا شرعنا في عملية تكوين مهندسين... إلخ، من أجل إعطاء هذه الإضافة، فلا بد من تصحيح العقلية السائدة وأساليب عمل الديوان الوطني للإحصاء، لأنه في نهاية المطاف، لأن هؤلاء 6.000 عون الذين تكلمت عنهم هم أشخاص من الوزارات وكذا، لكن عملية دراسة هذه الإحصائيات واستخراج النتائج يقوم بها الديوان الوطني للإحصاء؛ إذن ما هي أساليب عمله؟

هل تتماشى، هل تلافينا النقائص التي تم انتقادنا حولها في فترة معينة؟ هل ديوان الإحصاء الوطني الآن في مرحلة نستطيع أن نعتمد ونطمئن كلية على أنه يقوم بالعمل في أحسن الظروف، لأن النتائج التي تخرج عنه سوف تستخدمها المؤسسات الاقتصادية، واستخدام المؤسسات الاقتصادية

– إن شاء الله – هو كيف نصل إلى الاستقرار المؤسساتي، وهذا الإحصاء الاقتصادي هو لبنة أساسية في هذا الميدان لكي لا نغير بين عشية وضحاها النصوص والمؤسسات، فلا بد أن تصبح الإدارة ذاكرة حقيقية للاقتصاد الوطني وهذه الذاكرة هي لازمة وموجودة للمصلحة العامة.

في نهاية الأمر، نلاحظ بأن الإصلاح الاقتصادي مكننا من حاجة هامة جداً هي العمل الجماعي، لأن وزير الداخلية أشرف على هذه العملية: الولاة، الجماعات المحلية، الجمعيات، المجتمع المدني، وهي قدرة الإصغاء والاستماع، وإذا لم تكن لدينا قدرة الإصغاء والاستماع فلم تكن لنا أي نتيجة، ونلاحظ في هذه المرحلة بأن قدرة الإصغاء والاستماع كانت موجودة وكانت في رغبة المتعاملين الاقتصاديين رغم عدة تحفظات في الشهور المعروفة بالصعوبة.

النقطة الثانية: هي في المدى المتوسط أن يكون الإحصاء الاقتصادي يشارك في إدارة تقدم قيمة مضافة، إدارة ناجعة في العمل، في خدمة المتعامل الاقتصادي، هذا على المدى المتوسط ولكن على المدى الطويل وهذا هو الأهم، كيف نصل – بإذن الله – في الجزائر أن المتعامل الاقتصادي – على المدى الطويل – يصرح تلقائياً بمبالغ المداخل ويدفع تلقائياً الجباية للمساهمة في بناء المجتمع والمنفعة العامة، وهذا يحتاج إلى مجهودات من طرف الإدارة وإلى مجهودات كذلك من طرف المتعامل الاقتصادي لنصل – بإذن الله – إلى تغيير الذهنيات، لأن بدون تغيير الذهنيات.. فهناك نصوص، قلت في تغيير الذهنيات ونستفيد من بعض البلدان، تعلمون بأن الغش الجبائي يكون من أكبر الجنايات ولاحظنا مع كوريا الجنوبية بأن أهم نتيجة توصلوا إليها في هذا الميدان هي ضرورة المساهمة في التصريحات الجبائية بتغيير الذهنيات، ولا بد أن نستفيد، لأن هناك علاقة ثابتة على المدى الطويل بين نجاعة الاقتصاد والشفافية، ونشكركم على الإثراء وعلى الملاحظات، فلا بد أن نقبل الانتقادات والإثراء في هذا الميدان ما دمت بدأت بذكر آية من الذكر الحكيم، لعلّي أنهي هذه الكلمة

بالبناء، بالطريقة الإيجابية وخاصة أن نبني شيئاً فشيئاً ونحافظ على المكاسب، لأنه سهل جداً، لأنه في مرحلة استقرارية الإدارة تبدأ تماماً بالمحافظة على المكاسب ونحاول ذلك وطبعاً ونشكركم على الإثراء وعلى الملاحظات القيمة والإيجابية، وشكراً جزيلاً سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً، وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها. أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، والشكر موصول أيضاً إلى السادة الوزراء الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، فشكراً للجميع والجلسة مرفوعة.

### رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين صباحاً

لهذه المعلومات سوف يؤدي إلى تطوير اقتصادي حقيقي مبني على معلومات حقيقية وصحيحة، وشكراً سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد لزهاري بوزيد، والكلمة من جديد للسيد كاتب الدولة.

**السيد كاتب الدولة:** شكراً سيدي رئيس الجلسة، شكراً جزيلاً على التعقيبات، وطبعاً نحن لا بد أن نتعود على الإصغاء وعلى الإثراء، فلا جدال في ذلك.

هناك عدة نقائص والكمال لله، ونحن واعون بهاته النقائص وخاصة المسؤولين على الديوان الوطني للإحصاء وخاصة المدير العام، وكلهم لهم كفاءات والحمد لله، وواعون بالنقائص وبضرورة التغيير والتأقلم مع المعطيات الدولية كما قلت فالجزائر كانت رائدة في هذا الميدان لأنه خارجياً كان ما نسميه (Incé) وهو معيار أساسي في أوروبا، مقياس أساسي، مرجع فيما يخص التكوين (Incé) وهم الذين ينشؤون المدارس الكبرى في فرنسا ثم سنتين في (Incé) وكان لنا عدة إطارات فيه، ومنذ 12 أو 15 سنة للأسباب المعروفة، يعني لأسباب موضوعية أصبح خريجو (Incé) غير موجودين.

في المرحلة الأولى، عندنا برنامج عالمي سينطلق بعد سنتين، وكل شيء محضر، في جانفي سيكون 30 مهندساً من أعلى مستوى، ويصبح معياراً أساسياً ومرجعاً بالنسبة إلينا، وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ بأن المرحلة يعني لا بد أن نعترف بأن الديوان الوطني، أنا أقول بأن موظفي الديوان الوطني للإحصاء كانوا في مرحلة - والله - في التسعينات يذهبون ليقوموا بالمسح تحت خطورة كبيرة، والحمد لله كانوا موجودين في الميدان، ونحن نعترف بذلك لأن الإدارة.. والقضية الجوهرية ليس الإحصاء، القضية الجوهرية هي كيف نخلق إدارة اقتصادية، فنحن في حاجة لإدارة اقتصادية والإدارة الاقتصادية تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، لا تعرقل الاقتصاد الوطني، وهذا بالحوار،

|                                     |   |
|-------------------------------------|---|
| <p>ثمن النسخة الواحدة<br/>12 دج</p> | <p>الإدارة والتحرير<br/>مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف<br/>الجزائر 16000<br/>الهاتف: 73.59.00 (021)<br/>الفاكس: 74.60.34 (021)<br/>رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p> |
|-------------------------------------|---|

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 13 صفر 1433

الموافق 08 جانفي 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587